الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0068650/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated July 17th 2023 concerning the request of information with regard to the preparation of the expert meeting on **enhancing capacity-building for local governments to incorporate human rights into all their work, as a basis for developing guidance tools on human rights education for local governments**, in addition to the preparation of a summary report, to be presented to the fifty-sixth session of the HRC, pursuant to resolution 51/12.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, **the information** received by the Competent Authorities in the State of Qatar with regard to the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, August 4th 2023

البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في جنيف
دولـــة قطـــر
State of Qatar
The Permanent Mission of the State of Qatar to the UN in Geneva

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) - Geneva
United Nations Office at Geneva,
CH-1211 Geneva 10;
Fax. + 41 22 917 90 08;
Ms. Janica Puisto
E-mail: janica.puisto@un.org;
Email : ohchr-registry@un.org

1- ما هي مبادرات بناء القدرات التي تم تنفيذهما لدمج حقوق الإنسان في الإدارات المحلية؟

أ. يرجى تقديم معلومات عن التنسيق والمواءمة بين مبادرات بناء القدرات.

تعتبر استراتيجية قطر الوطنية 2030م هي الخطة الوطنية المعنية في بناء القدرات في دولة قطر حيث يأتي الهدف الرابع من استراتيجية قطر الرئيسية تحت باب تعزيز التنمية البشرية، والباب الخامس التنمية الاجتماعية هناك العديد من المبادرات والخطط الحكومية في مجال بناء القدرات البشرية القادرة على دمج حقوق الانسان مثل الحق في الصحة والحق في التعليم وحقوق ذو الإعاقة والامن والسلامة وذلك في الإدارات المحلية.

ب. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية وغيرها في مبادرات بناء القدرات.

تقوم اغلب الجهات والوزارات والمؤسسات الحكومية والأكاديمية بتنظيم ورش وفعاليات للتثقيف حول مجالات حقوق الانسان.

ج. يرجى تقديم معلومات عن أي آليات رصد أو تقييم تقيم فعالية مبادرات بناء القدرات وتأثيرها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ذات اختصاصات ومهام مختلفة من ضمنها نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ورصد أوضاع حقوق الإنسان في قطر ومعالجة أية ممارسات تتعارض مع مبادئ إنشائها كما أن هي المسؤولة عن مراقبة إلتزام الدولة في حماية وتعزيز حقوق الانسان كما يوجد هناك جهاز التخطيط والاحصاء في قطر والتابع لمجلس الوزراء والمسؤول عن تتبع الجهات الحكومية للمبادرات المشمولة في استراتيجية قطر2030م.

2- ما هي فجوات بناء القدرات واحتياجات الحكومات المحلية فيما يتعلق بتنفيذ دمج حقوق الإنسان على المستوى المحلي؟

لا ينطبق على دولة قطر.

3- ما هي التدابير اللازمة التي يجب اتخذها لزيادة تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ دمج حقوق الإنسان على المستوى المحلي؟

تتضمن معظم لوائح القوانين الاعتبارات الإنسانية والقانون الدولي الإنساني مفعل في كافة القوانين والتشريعات المحلية.

4- ما هي الإجراءات والممارسات الحالية لإشراك الحكومات المحلية في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي تنفيذ التوصيات ذات الصلة والإبلاغ عنها ومتابعتها؟ كيف يمكن تحسين المستوى الحالي للمشاركة؟

تقوم الدولة بإعداد وتشكيل لجان وتكون عضوية اللجان لكافة الجهات ذات العلاقة في الدولة ومن خلال اللجان يتم تنفيذ توصيات الأمم المتحدة وتضمينها في الممارسات الحكومية ومتابعتها والإبلاغ عنها يقع ضمن اختصاص أعمال اللجنة.

5- ما هي فجوات بناء القدرات واحتياجات الحكومات المحلية فيما يتعلق بالمشاركة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي تنفيذ التوصيات ذات الصلة والإبلاغ عنها ومتابعتها؟

لا ينطبق على دولة قطر.

6- ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها بلدكم في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي؟

يتمثل التحدي الأكبر في تفعيل القوانين الدولية وأنفاذها في القوانين المحلية لا سيما في المواد الدولية والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

7- يرجى تقديم أمثلة من ممارسات الجيدة والتحديات وتوصيات فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه.

في ظل توافر الإرادة السياسية والمناخ الداعم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ركزت الحكومة على دعم الترسيخ المؤسسي لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد قامت الدولة بما يلي:

- الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الانسان وإدماج أحكامها في النظام القانوني الوطني، وصياغة القواعد والقوانين والأنظمة التشريعية الوطنية بما يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار شُكلت لجنة لدراسة موائمة التشريعات الوطنية مع العهدين الدوليين لحقوق الانسان بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي رقم (27) لعام 2018. وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لموائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- إنشاء مكاتب وإدارات ووحدات مختصة بحقوق الإنسان في مختلف هياكل مؤسسات الدولة وتعزيزها للقيام بالأدوار المناطة

بهـا. فعلـى سـبيل المثـال لا الحصـر تـم إصـدار قـرار سـعادة نائـب رئـيس مجلـس الـوزراء وزيـر الخارجيـة رقـم (44) لسـنة 2017 بإنشـاء أقسـام بـإدارة حقـوق الإنسـان بـوزارة الخارجيـة، منهـا قسـم الشـؤون الدوليـة والـذي يخـتص مـن ضـمن اختصاصـاته بضـمان المشـاركة الفعالـة بأعمـال مجلـس حقـوق الانسـان والياتـه المختلفـة، وقسـم لجـان معاهـدات حقـوق الإنسـان والـذي يخـتص بإعـداد المقترحـات اللازمـة لتنفيـذ التوصـيات الصـادرة مـن الآليـات التعهدية المعنية بحقوق الإنسان.

- تشـكيل لجنـة لإعـداد التقـارير الخاصـة بآليـة الاسـتعراض الـدوري الشـامل ومناقشـتها أمـام الفريـق العامـل ومتابعـة التوصـيات وإعمالها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2010.
- وضـع سياسـات عامـة تتفـق مـع المعـايير الدوليـة لحقـوق الإنسـان، وجعـل تعزيـز حقـوق الإنسـان جـزءاً مـن خطـة دولـة قطـر 2030، وإعـداد اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة الرابعـة للفتـرة 2023-2026، التـي وضـعت التصـور العملـي للتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية والإنسانية والبيئية لتحقيق رؤية قطر 2030.
- إنشـاء اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان عـام 2002 كمؤسسـة وطنيـة مسـتقلة معنيـة بحمايـة حقـوق الإنسـان وتعزيزهـا، وصـدر المرسـوم بقـانون رقـم (17) لسـنة 2010 بتنظـيم اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، وذلـك بهـدف مـنح اللجنـة المزيـد مـن الضـمانات والاختصاصـات حتـى تتوافـق مـع مبـادئ بـاريس وهـي تلـك المبـادئ التـي تـنظم المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان حـول العـالم، وقـد نالـت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان شـهادة الاعتمـاد (A) مـن قبـل لجنـة التنسـيق الدوليـة للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان (ICC) فـي جنيـف للمـرة الأولـى فـي عـام 2010، كمـا منحـت اللجنـة درجـة التصـنيف (A) علـى مسـتوى المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان حـول العـالم للمـرة الثانيـة علـى التـوالي فـي ديسـمبر 2015. وتعمـل اللجنـة علـى اقتـراح السـبل اللازمـة لتعزيـز ومتابعـة تحقيـق الأهـداف الـواردة بالاتفاقيـات والمواثيـق الدوليـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والتـي أصـبحت الدولـة طرفـاً فيهـا، والتوصـية بشـأن انضـمام الدولـة إلـى غيرهـا مـن الاتفاقيـات

والمواثيق، والنظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى بشأنها، والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها، وإبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، إضافة إلى رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة، وإعداد التقارير المتعلقة بها، ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بمرئياتها في هذا الشأن، ونشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته، وترسيخ مبادئها، على صعيدي الفكر والممارسة، وإجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، ورصد أوضاع حقوق الإنسان فيها.

- تمكين منظمات المجتمع المدني حيث تحتضن دولة قطر العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان .
- الاستجابة للتوصيات الصادرة من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان فعلى سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على توصية اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بالانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، وتشكيل فريق عمل بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي (2) لعام 2020، لدراسة توصية الانضمام للاتفاقية الدولية لمنع الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2014، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية الحكومية المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سعادة الأمين العام لوزارة الخارجية وعضوية عدة جهات معنية بالدولة. ويعتبر وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان مقاربة واضحة وعملية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث ينظر إليها بمثابة أداة لتحسين حالة حقوق الإنسان في

الدولة. واطلعت اللجنة المعنية على تجارب عدد من الدول التي سبق وأن تبنت خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وذلك للوقوف على أفضل الممارسات في هذا المجال، كما قامت اللجنة بعقد عدد من اللقاءات التشاورية مع جهات الدولة متضمنة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من خطة العمل الوطنية في القريب العاجل.

- استضافة " بيت الأمم المتحدة" الذي سيُعزز من جسور العمل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المختصة بحقوق الانسان والمنظمات الأممية، وتيسير تبادل الخبرات، وبناء القدرات الوطنية وتطوير المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان.
- مواصلة استضافة المؤتمرات والمنتديات العالمية التي تعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام، حيث تستضيف الدولة سنويا "منتدى الدوحة"، و "مؤتمر حوار الأديان"، و "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي"، و"مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم"، ومن أهم المؤتمرات التي استضافتها الدولة على سبيل المثال لا الحصر "منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات" عام 2011. كذلك استضافت الاجتماع التنفيذي التابع لمبادرة اسطنبول 18/16 بعنوان "تعزيز الحرية الدينية من خلال التعاون بين الأديان" في مارس عام 2014، واستضافت "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية" في عام 2015 الذي نتج عنه إعلان الدوحة وتقديم دولة قطر مبلغ تسعة وأربعين مليون دولار أمريكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ البرامج التدريبية لإعلان الدوحة والتي ستستمر حتى 2020. واستضافت في عام 2016" منتدى الامم المتحدة الإقليمي لمنطقة آسيا حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، والمؤتمر الإقليمي حول" دور المفوضية السامية في تعزيز حقوق الانسان في المنطقة العربية"، وفي عام 2017 النسخة الخامسة من مؤتمر "الانتربول العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، وفي عام 2019

مـــؤتمر "ميـــونخ للأمـــن" ومـــؤتمر "الدوحـــة الـــدولي للإعاقـــة والتنميـــة"، وفـــي عـــام 2020 المـــؤتمر الـــدولي حـــول" وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي والتحـــديات وســـبل دعـــم الحريـــات وحمايـــة النشـــطاء" وذلـــك إيمانـــاً منهـــا بأهميـــة خلـــق نظـــم فعالـــة للتثقيـــف فـــي مجال حقوق الانسان، وتعزيز العدالة والمساواة والإنصاف.